﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ [الإسراء: 15]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

طائِرُ الهِدايَةِ نَفْعٌ لِصاحِبِهِ وَطائِرُ الضَّلالِ ضُرٌّ لَهُ

لَمّا ذَكرَ اللّهُ تعالى أنَّهُ أَلْزَمَ كُلَّ إنسانٍ عَمَلَهُ في عُنُقِهِ، وأنَّهُ يُخْرِجُ لَهُ يومَ القيامَةِ كِتابًا قَد سُجِّلَتْ فيهِ أَعْمالُهُ يَراهُ مَفْتوحًا، وأنَّه يُؤمَرُ بقراءتِهِ ليكونَ شاهدًا على نفسِهِ حسيبًا عليها؛ بيَّن في هذهِ الآيةِ اختلافَ الطّائرِ بين نافعٍ وضارٍّ، فطائرُ الهِدايَةِ نَفْعٌ لصاحبِهِ، وطائرُ الضَّلالِ ضُرٌّ لصاحبِهِ[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾: الهاء والدّالُ والحرفُ المعتلُّ تدلُّ كثيرٌ من تصريفاتِها على معنَى التَّقدُّمِ للإرشادِ، ومِنْهُ قولُهم: هَدَيْتُهُ الطَّريقَ، أي: تقدَّمْتُهُ لأُرْشِدَهُ، ومِنْهُ الهُدَى: ضدُّ الضَّلالَةِ[2].

والهدايةُ في الشَّرعِ نوعانِ: هدايةُ إرشادٍ ودِلالَةٍ، وهدايةُ توفيقٍ وإلهامٍ[3]، والمرادُ بالهداية في قولِهِ تَعالى: ﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ﴾، هو سُلوكُ طَريقِ الحَقِّ واتِّباعُهُ.

2) ﴿ضَلَّ﴾: الضّاد واللّام: تَدلُّ تصاريفُهُ على ضَياعِ الشَّيْءِ وذهابِه في غير حقِّهِ[4]، ومِنْهُ يُقال لِمَنْ جارَ عَنِ القَصْدِ: ضالٌّ[5]؛

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 49.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (هدي).
(3) عبد الرَّحمن البرّاك، شرح العقيدة الطَّحاويَّة، ص: 79.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ضل).
(5) ابن فارس، مجمل اللّغة: (ضل).

لضياع سَعْيِه، ويرى بعضُ أئمَّة العربيَّة أنَّ أصلَ الضَّلال: الغَيْبوبَةُ[1]، ومِنْهُ قولُ اللّه حِكايَةً عَنِ الكُفّار: ﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدِۭۚ﴾ [السجدة: 10]، أي: اخْتَفَيْنا في الأرضِ بالدَّفْنِ وصِرْنا ترابًا وعظامًا؛ فلَمْ يَتَبيَّن شيءٌ من خَلْقِنا[2].

والضَّلال: ضدُّ الهُدَى، يُقال: ضَلَّ في الأَرْضِ؛ إذا لَم يَهْتَدِ لِلسَّبيلِ[3]، ومِنْهُ قولُ اللّه تعالى: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ﴾.

3) ﴿تَزِرُ﴾: الواوُ والزّايُ والرّاءُ تدورُ اشتقاقاتُها على أَصْلَيْن، أحدهما: الملجأُ، والآخَرُ: الثِّقَلُ في الشَّيءِ، فمِنَ الأَوَّلِ قولُ اللّه سُبحانَهُ: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ ١١﴾ [القيامة: 11]، وَمِنَ الآخَرِ: الوِزْرُ؛ وهوَ في الأصْلِ: حِمْلُ الرَّجُلِ؛ إذا بسَطَ ثوبَهُ أو رداءَهُ، فجعَلَ المتاعَ فيه وحَمَلَه، ومِنْهُ سُمِّيَ الذَّنْبُ وِزْرًا، وكذا سُمِّيَ الوزيرُ وزيرًا؛ لأنَّه يَحْمِلُ الثِّقْلَ عَنْ صاحبِهِ.

وقولُ اللّه ﷻ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ﴾ أَيْ: لا تَحْمِلُ نفسٌ مذْنِبَةٌ إثْمَ نفسٍ مذنِبَةٍ أُخْرى.

4) ﴿نَبۡعَثَ﴾: الباء والعين والثّاءُ تدلُّ اشتقاقاتُها على إثارةِ الحيِّ مِن مكانٍ يَلْزَمُهُ بقوَّةٍ، فَيَنْدَفِعُ ناهِضًا أو مُبْتَعِدًا، كَبَعْثِ النّائم والبَعير[4].

يُقالُ: انْبَعَثَ فُلانٌ لشَأْنِه؛ إذا ثارَ، ومَضَى ذاهِبًا لحاجَتِه[5]، ومنه قيل لنَشْرِ الميِّت وإحيائِه: بَعْثٌ؛ لأنَّ فيه إثارةً له عن مكانِه[6].

و﴿نَبۡعَثَ﴾ في قولِ اللّه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ بمعنى: حتَّى نُرْسِلَ إليهِم رسولًا يُقيمُ الحُجَّةَ عَلَيْهِم بالآياتِ التي تَقْطَعُ عُذْرَهُم[7].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

أوضح البيانُ الإلهيُّ أنّ عاقبةَ هدايةِ الإنسان أو ضَلالِه إنّما تعودُ على الإنسانِ نفسِه، فمَنِ اسْتقامَ عَلى طَريقِ الحقِّ، فاتَّبَعَه؛ فَلَيْس يَنْفَعُ إلّا نفسَهُ بِلُزومِه الاستقامَةَ وبإيمانِهِ

(1) الخطابيّ، غريب الحديث: 1/ 484.
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ضل).
(3) ابن دُرَيْد، جمهرة اللُّغَة: (ضلل).
(4) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصَّل: (بعث).
(5) الزَّبيديّ، تاج العروس: (بعث).
(6) الواحديّ، التَّفسير البسيط: 2/ 543.
(7) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 402.

باللهِ سُبحانَهُ ورَسولِهِ ﷺ، ومَن حادَ، واتَّبعَ طَريقَ الباطِلِ؛ فَإنَّما يَعودُ عِقابُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَحْدَهُ، ولا تَحْمِلُ نَفْسٌ مُذْنِبَةٌ إثْمَ نَفْسٍ مُذْنِبةٍ أُخْرى، وما كُنّا مُهْلِكي قَوْمٍ إلّا بَعْدَ الإعْذارِ إلَيْهِم بالرُّسُلِ، وإقامَةِ الحُجَّةِ عَلَيْهِم بالآياتِ التي تَقْطَعُ عُذْرَهُم[1].

انْتِفاعُ الإنْسانِ بِاهْتِدائِهِ لِنَفْسِهِ، وَضَرَرُهُ بِضَلالِهِ عَلَيْها

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دِلالَةُ فَصْلِ هَذِهِ الآيَةِ عَمّا قَبْلَها:

فُصِلَ قولُ اللهِ ﷻ: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾ عمّا قَبْلَهُ؛ لوقوعِها بيانًا أو بدلَ اشتمالٍ لِما قَبْلَها، وهو قولُ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾، فَيَكون بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ كمالُ الاتِّصالِ، وذلكَ لأنَّ الآيةَ واردَةٌ لبيانِ اختلافِ الطّائرِ بينَ ما كانَ نافعًا، وما كان ضارًّا، فطائرُ الهدايةِ نافعٌ، وطائرُ الضَّلالِ ضارٌّ[2].

بَيانُ اخْتِلافِ الطّائِرِ بَيْنَ النّافِعِ وَالضّارِّ

دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ الماضي ﴿ٱهْتَدَىٰ﴾:

عُبِّرَ بالفِعْلِ الماضي ﴿ٱهْتَدَىٰ﴾ مِنْ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾؛ للدّلالَةِ على تحقُّقِ الهدايَةِ وثبوتِها، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ هدايَةَ العَبْدِ مَهْما رسَخَتْ وقَويَت وتحقَّقت فإنَّ منفعتَها راجِعَةٌ إليه نفسِه لا إلى غَيْرِه.

هِدايَةُ العَبْدِ مَنْفَعَتُها راجِعَةٌ إلَيْهِ لا إلى غَيْرِهِ

دِلالَةُ الفاءِ في قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّمَا﴾:

الفاءُ في ﴿فَإِنَّمَا﴾ مِنْ قولِ اللهِ تَعالى: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾ رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، وهيَ دالَّةٌ على أنَّ ما بعدها مرتَّب عَلى ما ذُكِرَ قَبْلَها، وذلكَ لأنَّ الحسابَ إذا كان بكتابٍ منشورٍ يُحْصي عَلى العبْدِ أعمالَهُ جليلَها وحَقيرَها، وكانَ هذا الكتابُ مُخْتَصًّا بِهِ

المُهْتَدي يَنالُ الجَزاءَ الحَسَنَ مِنْ عِنْدِ اللهِ سُبْحانَهُ

(1) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 401، ونخبة من أساتذة التفسير، التَّفسير الميسّر، ص: 283.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 49.

ليسَ فيه مِنْ أعمالِ غَيْرِهِ شيءٌ؛ كانَت هدايَةُ مَنِ اهْتَدى لنفسِهِ؛ فَلا يُعَذَّبُ، وينالُ الجزاءَ الحسَنَ مِنْ عِنْدِ اللّهِ ﷻ[1].

بَلاغَةُ أُسْلوبِ القَصْرِ:

قَصْرُ نَفْعِ الهِدايَةِ عَلى صاحِبِها

في قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾ أسلوبُ قصْر حاصِل بـ (إنَّما)، وهو قصرُ صفةٍ عَلى موصوفٍ؛ إذْ قُصِرَ نفعُ الهدايَةِ وثوابُها على صاحبِها، بحيث لا يَتَعدّاهُ إلى غيرِهِ[2]، وهذا القصْرُ حقيقيٌّ مجازيٌّ وليسَ حقيقيًّا تحقيقيًّا؛ لأنَّ مِنْ صوَرِ اهتداءِ العَبْدِ ما يلحقُ ثوابُهُ غيرَهُ، فينتفعُ بهِ، كَمَنْ عَمِلَ عملًا صالحًا أرشَدَهُ إليهِ آخَرُ، فإنَّه ينتفعُ بهذهِ الهدايَةِ، وينتفعُ الدّالُّ المُرْشِدُ؛ إذْ كانَ سببًا في هذه الهدايَةِ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: "إنَّ الدّالَّ عَلَى الخَيْرِ كَفاعِلِهِ"[3].

بَلاغَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ المُضارِعِ: ﴿يَهْتَدِى﴾:

نَفْعُ الهِدايَةِ دائِمٌ مُسْتَمِرٌّ

عُبِّر بالفِعْلِ المُضارِعِ ﴿يَهْتَدِى﴾ في قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾ للإشارَةِ إلى التَّجدُّدِ والاسْتِمْرارِ، أي: إنَّ مَن تحقَّق بالهدايَةِ، وثبَتَتْ لهُ؛ فإنَّ اختصاصَ نَفْعِ هدايَتِه لَهُ مُسْتَمِرٌّ ودائمٌ، ولازِمُ ذَلِكَ: استِمْرارُ نَفْيِ انْتِفاعِ غَيْرِهِ بِها.

دِلالَةُ الواوِ في قَوْلِهِ: ﴿وَمَن ضَلَّ﴾:

بَيانُ أَحْوالِ العِبادِ المُتَباينَةِ

الواوُ في قولِ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ عاطِفَةٌ الجملَةَ بعْدَها على جُملَةِ ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ﴾؛ لِما بَيْنَ الجملتينِ مِنَ التَّوسُّطِ بين الكَمالينِ؛ إذ إنَّ الجُمْلَتينِ خبريَّتانِ، وبَيْنَهُما جامِعٌ وهميٌّ، وهو التَّضادُّ، كما أنَّ بَينَهُما تناسُبًا لفظيًّا؛ وهوَ اشتراكُهُما في الاسميَّةِ، فإنَّ كلتا الجُمْلَتَيْنِ اسميَّةٌ؛ لأنَّ اسْمَ الشَّرْطِ الذي صُدِّرتا بِهِ في محلِّ رفعٍ مبتدأٌ.

(1) محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير: 8/ 4350.
(2) الماوردي، النكت والعيون: 3/ 234، والبقاعي، نظم الدرر: 11/ 388.
(3) رواه الترمذيّ برقم: (2670)، وصحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم: (1605).

دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ الماضي ﴿ضَلَّ﴾:

ضَـلالُ العَـبْـدِ ضـرره عليه لا على غيره

عُبِّرَ بالفعْلِ الماضي ﴿ضَلَّ﴾ مِنْ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾؛ للدّلالَةِ على تحقُّقِ الضَّلالِ وثبوتِهِ، وفي ذلكَ إشارةٌ إلى أنَّ ضلالَ العَبْدِ مَهْما رسَخَ، وقَوِيَ، وتحقَّق فيهِ؛ فإنَّ مضرَّتَهُ راجِعَةٌ إليهِ نَفسِهِ لا إلى غَيْرِهِ.

بَلاغَةُ أُسلوبِ القَصْرِ:

قَـصْـرُ ضَـرَرِ الـضَّـلالِ عَـلى صاحِبِهِ

في قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ أسلوبُ قصْرٍ حاصِلٌ بـ (إنَّما)، وهو قصرُ صفةٍ عَلى موصوفٍ؛ إذْ قُصِرَ ضَرَرُ الضَّلالَةِ وإثْمُها عَلى صاحبِها، بحيث لا يَتَعدّاهُ إلى غيرِهِ[1]، وهذا القصْرُ حقيقيٌّ مجازيٌّ وليسَ حقيقيًّا تحقيقيًّا؛ لأنَّ مِنْ صوَرِ ضَلالِ العَبْدِ ما يلحقُ إثْمُهُ غيرَهُ، فيتضَرَّرُ بهِ في الآخِرَةِ، كَمَنْ عَمِلَ عملًا محرَّمًا أرشَدَهُ إليهِ آخَرُ، فإنَّ العامِلَ يتضرَّرُ بهذهِ الضَّلالَةِ التي ارتَكَبها، ويتَضَرَّرُ الدّالُّ المُرْشِدُ عَلَيْها؛ إذْ كانَ سببًا في هذه الضَّلالَةِ؛ لقولِ النَّبيِّ ﷺ: "وَمَنْ دَعا إلَى ضَلالَةٍ، كانَ عَلَيْهِ مِنَ الإثْمِ مِثْلُ آثامِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثامِهِمْ شَيْئًا"[2].

دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِاللّامِ مَعَ الهِدايَةِ وبِـ(عَلى) مَعَ الضَّلالِ:

الاهْـتِـداءُ نِـعْـمَـةٌ وَغِـنًـى، وَالإعْـراضُ نِقْمَةٌ وَضَرَرٌ

في التَّعبير باللّام مع فِعْلِ الهدايَةِ، وبـ (عَلى) مَعَ فِعْلِ الضَّلالِ في قولِ اللهِ ﷻ: ﴿مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ دِلالَةٌ على أنَّ الاهتداءَ نِعْمَةٌ وغِنًى، وأنَّ الإعراضَ والضَّلالَ ضرَرٌ على صاحبِهِ[3]؛ لأنَّ اللّامَ تدلُّ على المَنْفعَةِ و(عَلى) على المضرَّةِ، كَما في قولِ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: 286].

---

(1) الماوردي، النكت والعيون: 3/ 234، والبقاعي، نظم الدرر: 11/ 388، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 162، ومحمد أبو زهرة، زهرة التفاسير: 8/ 4350.

(2) رواه مسلم في صحيحه، برقم: (1017).

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 11/ 309.

بَلاغَةُ المُقابَلَةِ في الآيَةِ:

في الجَمْعِ بَيْنَ هَـذِهِ الأَشْيـاءِ المُتقابِلَةِ جَمالٌ في الكَلامِ وَبَهاءٌ في المَعْنى

في قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿مَّنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ﴾ مقابلَةٌ ثلاثةِ معانٍ بثلاثةٍ، حيثُ قوبِلَ ﴿ٱهۡتَدَىٰ﴾ بـ ﴿ضَلَّ﴾، و﴿يَهۡتَدِي﴾ بـ ﴿يَضِلُّ﴾، واللّام في ﴿لِنَفۡسِهِۦۖ﴾ بـ (عَلى) في ﴿عَلَيۡهَاۚ﴾، وفي الجَمْعِ بينَ هذهِ الأشياءِ المُتقابِلَةِ جمالٌ في الكَلامِ وبَهاءٌ في المَعْنى؛ لأنَّ كُلَّ ضِدٍّ مِنْ هذهِ الثَّلاثة يُظْهِرُ حُسْنَ ضِدِّهِ مزيدَ إظهارٍ وإيضاحٍ.

بَلاغَةُ العَطْفِ في: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخۡرَىٰۗ﴾:

إبْطالُ ما يُتَوهَّمُ مِنْ أَنَّ أَوْزارَهُمْ يَحْمِلُها غَيْرُهُمْ عَنْهُمْ

قولُ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخۡرَىٰۗ﴾ واقعَةٌ موقع التَّعليلِ لِمَضْمونِ الجُمْلةِ قَبْلَها، وَهيَ قولُهُ تَعالى: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَاۚ﴾، وذلكَ لِما في قولِهِ ﷻ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخۡرَىٰۗ﴾ مِنْ عمومِ الحُكْمِ، فإنَّ عَمَلَ أَحدٍ مِنَ النّاسِ لا يُلْحَقُ يَلْحَقُ نَفْعُهُ ولا ضَرَرُهُ بغَيْرِهِ، ولمّا كان مضمونُ هَذِهِ الجملةِ مَعْنًى مُهِمًّا؛ عُدَّ بِمَنْزِلَةِ الإفادَةِ الجديدَةِ للسّامِعِ، ولذلكَ عُطِفَتْ عَلى ما قَبْلَها ولم تُفْصَل، وقَدْ روعيَ فيها إبطالُ ما يُتوهَّمُ مِنْ أَنَّ أوزارَهُمْ يَحْمِلُها غَيْرُهُم عَنْهُمْ[1].

سِرُّ التَّعْبيرِ عَنْ حَمْلِ الوِزْرِ بِالوِزْرِ:

مَـنْ لَـمْ يَقترف ذَنْبًا ليس بِمَنْزِلَةِ صاحِبِ الذَّنْبِ

عُبِّر عَنْ حَمْلِ الوزْرِ بالوزْرِ، فقال سُبحانَهُ: ﴿وَلَا تَزِرُ﴾؛ لأنَّ الوِزْرَ هُوَ سببُ حَمْلِهِ، فيكون ذلك مِنْ إطلاقِ السَّبَبِ وإرادَةِ المسبَّبِ[2]؛ للتَّنبيه على أنَّ حاملَ الوزر بمنزلةِ فاعلِهِ، وذلك مُنْتَفٍ؛ لأنَّه ظُلْمٌ؛ إذْ لا يُجْعَلُ من لَمْ يَفْعَلْ ذنبًا بمنزلَةِ مَنْ فَعَلَهُ، إلّا إذا كان متسبِّبًا فيه؛ فهو في الحقيقةِ فاعِلٌ.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 49.
(2) محمد أبو زهرة، زهرة التفاسير: 8/ 4350.

بَلاغَةُ التَّعْبيرِ عَنِ النَّفْسِ بِلَفْظِ ﴿وَازِرَةٌ﴾:

اغْتِبارُ الوِزْرِ المُتَعَدّي في مُحاسَبَةِ الأَنْفُسِ عَلى أَوْزارِ غَيْرِها

عُبِّر عَن النَّفْسِ بلفظِ ﴿وَازِرَةٌ﴾ على جِهَةِ الفرضِ والتَّقْديرِ، والمَعْنى: لو قُدِّرَت نفسٌ ذاتُ وِزْرٍ لا يُضافُ إلى وِزْرِها وِزْرُ غَيْرِها، فأفادَ هذا أنَّ النَّفْسَ التي لا وَزْرَ لها؛ لا تَزِرُ وِزْرَ غَيْرِها بطريقِ الأَوْلى والأَحْرى[1].

سِرُّ التَّعْبيرِ عَنِ الإِثْمِ بِالوِزْرِ:

تَشْنيعُ الإِثْمِ وَتَقْبيحُهُ

عُبِّر عَنِ الإثم بالوِزْرِ في قولِ اللهِ سُبحانَهُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، تشنيعًا للإثْمِ والذَّنْبِ وتقبيحًا لَهُ؛ لِما تُشْعِرُ بِهِ كلمَةُ (الوِزْرِ) مِنَ الثِّقَلِ الذي يشقُّ على صاحبِهِ المقارِنِ لَهُ.

بَلاغَةُ الجِناسِ في الآيَةِ:

أَثَرُ الجِناسِ في إِحْداثِ عُنْصُرِ المُفاجَأَةِ وَاخْتِلابِ الذِّهْنِ

في قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ جناسُ الاشتقاقِ بين ﴿تَزِرُ﴾ و﴿وَازِرَةٌ﴾ و﴿وِزْرَ﴾، وفي ذلك مِنَ التَّناسُقِ الصَّوْتي النّاشئِ عَنْ تماثُلِ الكَلِماتِ تماثُلًا جُزئيًّا، فيكونُ لِذَلك أَثَرٌ بيِّنٌ في قَلْبِ المُتَلَقّي، وفيه أيضًا ما أحدثَهُ الجناسُ هَهُنا مِنْ عُنْصُرِ المفاجأَةِ، واخْتِلابِ الذِّهْنِ؛ إذْ يتوَهَّمُ السّامِعُ أنَّ اللَّفْظَ مُرَدَّدٌ والمَعْنى مُكرَّرٌ؛ فإذا تأمَّلَهُ فَضْلَ تأمُّلٍ؛ تأخذُهُ الدَّهْشَةُ لتلكَ الدِّقَّةِ وذلكَ التَّعبيرِ.

دِلالَةُ العَطْفِ في: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ﴾:

اشْتِراكُ الجُمْلَتَيْنِ في مُطْلَقِ نَفْيِ الإِثْمِ وَالمُؤاخَذَةِ

الواوُ في ﴿وَمَا﴾ مِنْ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ عاطِفَةٌ الجُمْلَةَ بَعْدَها عَلى جُمْلَة ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾؛ لِما بَيْنَ الجملتينِ مِنَ التَّوسُّطِ بين الكَمالين؛ إذ إنَّ الجُمْلَتَينِ خبريَّتانِ، وبينَهُما تناسُبٌ لفظيٌّ ومعنويٌّ، أمّا اللَّفْظيُّ؛ فَهوَ اشتراكُهما في الفِعْليَّةِ، فإنَّ كلتا الجُمْلَتَيْنِ فِعْليَّةٌ - إذا اعْتَدَدْنا بفِعْلِ الكَوْنِ في الجملةِ الثّانيَةِ - وأمّا المَعْنويُّ؛ فاشتراكُهُما في مُطْلَقِ نَفْيِ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 51.

الإثْمِ والمؤاخذَةِ، فالجملَةُ الأولى في نفيِ مؤاخذةِ أحدٍ بجريرَةِ آخَرَ، والثّانيةُ في نفيِ أصلِ المؤاخذةِ قبلَ بعثةِ الرُّسُلِ.

دِلالَةُ النَّفْيِ في: ﴿وَمَا﴾:

جاءَ النَّفْيُ في الآيَةِ بـ ﴿وَمَا﴾ في قولِ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ تقويةً لهذا النَّفْيِ؛ إذْ إنَّ (ما) آكَدُ مِنْ (لَمْ)، وذلك أنَّها تقعُ جوابًا للقسَمِ، بخلافِ (لَمْ)[1].

بَعْثُ الرُّسُلِ غايَةٌ لِعَدَمِ وُقوعِ العَذابِ في وَقْتِهِ المُقَدَّرِ لَهُ، لا لِعَدَمِ وُقوعِهِ مُطْلَقًا

والنَّفْيُ في الآيةِ مُتسلِّطٌ عَلى عَذاب الاستئصالِ، أو لجنسِ العذابِ الشّامِلِ للدُّنْيَويِّ والأُخْرَويِّ، وأيًّا ما كان؛ فإنَّ بعْثَ الرُّسُلِ غايةٌ لعَدَمِ وقوعِ العذاب في وقْتِهِ المقدَّرِ له لا لِعَدَمِ وقوعِهِ مُطْلقًا[2].

سِرُّ التَّعْبيرِ بالفِعْلِ ﴿كُنَّا﴾:

امْتِناعُ التَّعْذيبِ شَرْعًا قَبْلَ بِعْثَةِ الرُّسُلِ

في التَّعبيرِ بفِعْلِ الكَوْنِ مَنْفيًّا ﴿وَمَا كُنَّا﴾ مِنْ قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، للدّلالَةِ على امتناعِ ذلكَ شرعًا غايةَ الامْتِناعِ، والنَّفْيُ ليسَ لنفيِ الوقوعِ، وإنَّما المَعْنى: ما يصحُّ لنا التَّعذيبُ شرعًا حتّى نبعثَ رسولًا[3].

بلاغةُ الاكتفاءِ في التَّصْريحِ بِالتَّعْذيبِ دونَ الإثابَةِ:

اقْتُصِرَ على ذِكْرِ التَّعذيبِ؛ لأَنَّ المقامَ مقامُ إعذارٍ وقطْعِ حُجَّةٍ

في قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ اكتفاءٌ؛ حيثُ اكْتُفِيَ بذِكْرِ التَّعذيبِ عَنْ ذكرِ الإثابَةِ، وكان مُقْتَضى الظّاهِرِ: (وما كنّا مُعذِّبين ولا مُثيبينَ حتّى نبعثَ رسولًا)، ولكِنِ اقْتُصِرَ على ذِكْرِ التَّعذيبِ؛ لأَنَّ المقامَ مقامُ إعذارٍ وقطْعِ حُجَّة واستقصاءٍ في الإعذار لأهل الضَّلال زيادَةً على نفي مُؤاخذتهم بجرائمِ غيرهم، وليس المقامُ مقامَ امتنانٍ بالإرشاد[4].

(1) فاضل السامرائي، معاني النحو: 4/ 570.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 162.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 61.
(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 51.

سِرُّ التَّعْبيرِ بالاسْمِ ﴿مُعَذِّبِينَ﴾:

لا تعذيب بدون إرسال الرّسل وإقامة الحُجّة على النّاس

في التَّعبير بنفي التَّعذيبِ اسمًا في قولِ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ للدَّلالَةِ على دوامِ انتفاءِ هذا الحُكْمِ وثباتِهِ في جميعِ الأحوال[1].

دِلالَةُ حَذْفِ مُتَعَلَّقِ ﴿مُعَذِّبِينَ﴾:

حَـذْفُ المَعْمولِ مُشْعِرٌ بِالعُمومِ

حُذِفَ مُتَعلَّق ﴿مُعَذِّبِينَ﴾ مِنْ قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾؛ لإفادَةِ العمومِ، وذلك لأنَّ حذْفَ المُتعلَّق مُؤذِنٌ بالعُمومِ والشُّمولِ، والمَعنى: ما كنّا معذِّبين أحدًا حتّى نَبْعَثَ رسولًا[2].

سِرُّ التَّعْبيرِ بِـ ﴿حَتَّىٰ﴾:

بِـعْـثَـةُ الـرَّسُـلِ متَّصِلةٌ بالعَذابِ كَشَأْنِ الغايَةِ

في التَّعبير بـ ﴿حَتَّىٰ﴾ في قولِ اللّهِ ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ إيذانٌ بأنَّ بعثَةَ الرُّسُلِ متَّصلةٌ بالعذابِ كشأْنِ الغايَةِ، وهذا الاتِّصالُ عُرْفيٌّ بحسب ما تقتضيهِ البِعْثَةُ مِنْ وَقْتٍ لإبلاغِ الرسالَةِ ثُمّ استمرارِ المُرْسَلِ إليهم على التَّكذيبِ، وإمْهالِ المُكَذِّبين[3].

تَوْجيهُ المُتَشابِهِ اللَّفْظِيِّ:

دِقَّـــةُ البَـيـانِ القُرْآنِيِّ في انْتِقاءِ الأَلْفاظِ المُلائِمَةِ لِسِياقاتِها

قالَ اللّهُ ﷻ: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، وقال ﷻ: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَا أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [يونس: 108]، وقال سُبحانَهُ: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ [الزمر: 41]، وخُصَّت كلُّ آيةٍ بما فيها من جواب الشَّرْط؛ لأنَّ آية يونسَ تقدَّمها قولُ اللّهِ تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ يُصِيبُ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٧﴾﴾ [يونس: 107]، فلمّا كان السّياقُ لنفي تصرُّفِهِ ﷺ فيهم؛ ناسبَهُ بيانُ أنَّه ﷺ لا يُطْلَبُ مِنْهُ

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 51.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 11/ 388.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 15/ 52.

حفظُهم ممّا يُؤدّي إلى الهلاكِ، ومنْعُهُ عنهم، كما يُطْلَبُ مِنَ الوكيلِ، بقولِهِ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾﴾ [يونس: 108]، بخلاف آيةِ الإسراء؛ فإنَّه تقدَّمها قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾، فلمّا كان السّياقُ متعلِّقًا ببيانِ أنَّ كلَّ إنسانٍ مسؤولٌ عن نفسِهِ؛ ناسبهُ تَوْكيدُ ذلك، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾، وأمّا آيةُ الزُّمَرِ، فتقدَّمها قولُ اللهِ ﷻ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الزمر: 38]، فلمّا بيَّن اللهُ سُبحانَهُ أنَّه هو الوكيلُ، وأُريدَ التَّسريةُ عَنِ النَّبيِّ ﷺ؛ لعظيمِ ما لهُ مِنَ الشَّفقة على مَن كفرَ، على الرُّغْمِ مِنْ إصرارِهم على الشِّرْكِ؛ ناسبَهُ خطابُهُ لبيانِ أنَّه ليسَ وكيلًا على قومِهِ، فقال تعالى: ﴿وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿٤١﴾﴾ [الزمر: 41].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الوِزْرُ والإثْمُ:

الإثْمُ في اللُّغةِ يَرِدُ بمعنى البُطْءِ والتَّأخُّرِ عن الخَيْرِ، ومِنْهُ قولُهُم: ناقةٌ آثِمَةٌ، أي: متأخِّرَةٌ في سَيْرِها، وصاحِبُ الإثْمِ بطيءٌ عَنِ الخَيْرِ متأخِّرٌ عَنْهُ.

الإثْمُ مَنْظورٌ فيهِ إلى عَدَمِ اطْمِئْنانِ النَّفْسِ إلَيْهِ، وَالوِزْرُ يُنْظَرُ فيهِ إلى ثِقَلِ الذَّنْبِ عَلى فاعِلِهِ

والوِزْرُ في اللُّغَةِ: الثِّقَلُ، ومِنْهُ سُمِّيَ الذَّنْبُ وِزْرًا؛ لأنَّهُ يُثْقِلُ صاحِبَهُ.

وفي حقيقةِ الإثْمِ قولانِ: **أحدهما**: أنَّه الفِعْلُ الذي يستَحِقُّ عليه صاحِبُهُ الذَّمَّ واللَّوْمَ.

والآخَرُ: أنَّه الذي تنفِرُ مِنْهُ النَّفْسُ ولا يطمئِنُّ إليه القَلْبُ، ومِنْهُ قولُ النَّبيِّ ﷺ: "الإثْمُ ما حاكَ في صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النّاسُ"[1].

(1) رواه مسلم في صحيحه، برقم: (2553).

وحاصِلُ الاستعمالاتِ القرآنيَّةِ لِلَفْظِ الإثْمِ يدلُّ على أنَّ الإثْمَ فِعْلٌ قبيحٌ مُتَعَمَّدٌ تنفرُ مِنْهُ النَّفْسُ ولا يطمئنُّ إليهِ القَلْبُ، وهوَ ممّا يوجِبُ الذَّمَّ واللَّوْمَ، كما أنَّه يشمَلُ الصَّغائرَ والكبائرَ، واستعمالُها في الكبائرِ أَغْلَبُ.

ولَفْظُ الوزْرِ دالٌّ على ثِقَلِ الذَّنْبِ على فاعلِه، فهو منظورٌ فيه إلى شعورِ مُرْتَكِبِه، خصوصًا في الآخِرَةِ حينَ يحْمِلُ كلُّ إنسانٍ ما كسبَ مِنْ خيرٍ أَوْ شرٍّ، فيكون للشَّرِّ ثِقَلُهُ الذي هو بمنزلَةِ حَمْلِ شيءٍ ثقيلٍ فوقَ ظَهْرِه[1].

البَعْثُ وَالإرْسالُ:

البَعْثُ أوسعُ معنًى ودلالةً مِنَ الإرْسالِ

ذَكَرَ ابْنُ فورك أَنَّهُما بِمَعْنًى[2]، وَقالَ ذَلِكَ جَماعَةٌ في سياقِ بَيانِهِمْ مَعْنى إحْدى اللَّفْظَتَيْنِ؛ فَإنَّهُمْ يُفَسِّرونَها بالأُخْرى[3]، كَقَوْلِ ابْنِ جَرير: "قَوْلُهُ: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [القمر: 19]، يَقولُ تَعالى ذِكْرُهُ: إنّا بَعَثْنا عَلى عادٍ؛ إذْ تَمادَوا في طُغْيانِهِمْ وَكُفْرِهِمْ بِاللهِ ريحًا صَرْصَرًا"[4].

بَلْ مِنَ العُلَماءِ مَنِ اسْتَدَلَّ عَلى مَجيءِ البَعْثِ بِمَعْنى التَّخْلِيَةِ بِمَجيءِ الإرْسالِ لِذلِكَ المَعْنى[5]، فَكَأَنَّهُ أَعْطى لِلبَعْثِ جَميعَ ما لِلإرْسالِ مِنَ المَعاني.

وَفَرَّقَ بَيْنَهُما جَماعَةٌ، مِنْهُمْ أَبو هِلالٍ، فَقالَ في الفُروقِ: "يَجوزُ أَنْ يَبْعَثَ الرَّجُلُ إلَى الآخَرِ لِحاجَةٍ تَخُصُّهُ دونَكَ وَدونَ المَبْعوثِ إلَيْه، كالصَّبيِّ تَبْعَثُهُ إلَى المَكْتَبِ، فَتَقولُ: بَعَثْتُهُ، وَلا تَقولُ: أَرْسَلْتُهُ؛ لِأَنَّ الإرْسالَ لا يَكونُ إلّا بِرِسالَةٍ وَما يَجْري مَجْراها"[6].

(1) محمّد محمَّد داود، معجم الفروق الدلالية للقرآن الكريم، ص: 34 - 46.

(2) ابن فورك، تفسير ابن فورك: 1/ 221.

(3) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 470، و19/ 293، والواحدي، التفسير البسيط: 2/ 542، والماوردي، النكت والعيون: 1/ 123، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 14/ 127، والشنقيطي، العذب النمير: 4/ 59.

(4) ابن جرير، جامع البيان: 22/ 132.

(5) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 15/ 394.

(6) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 289، وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 9/ 176.

وَهَذا الفَرْقُ قَدْ تُشْكِلُ عَلَيْهِ آياتُ إِرْسالِ الرِّياحِ، كَما هوَ ظاهِرٌ، إِلّا إِنْ قيلَ: إِنَّ إِرْسالَ الرِّياحِ يَكونُ بِرِسالَةٍ يُفْهِمُها اللّهُ تَعالى إِيّاها، وَيُفْهِمُها الأَرْضَ المَيِّتَةَ، وَلَكِنَّ هَذا مِنَ الغَيْبِ الذي لا يُمْكِنُ الجَراءَةُ عَلَيْهِ إِلّا بِدَليلٍ مِنَ الشَّرْعِ.

وفرَّقَ بعضُ أهلِ العِلمِ بينَهُما مِن وجهٍ آخَرَ؛ وَهوَ أَنَّ الإِرْسالَ أَخَصُّ مِنَ البَعْثِ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ "الإِرْسالَ يُفيدُ مَعْنى البَعْثِ مَعَ العُلوِّ"[1].

وَفي تَفْسيرِ المَنارِ: تَقْريرٌ لِلفَرْقِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرى؛ وَهوَ أَنَّ البَعْثَ أَبْلَغُ مِنَ الإِرْسالِ؛ "لِأَنَّهُ يُفيدُ مَعْنى الإِثارَةِ والإِزْعاجِ إِلَى الشَّيْءِ المُهِمِّ، وَلَمْ يُذْكَرْ في القُرْآنِ إِلّا في بَعْثِ المَوْتى، وَفي الرِّسالَةِ العامَّةِ، أَيْ: بَعْثُ عِدَّةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَفي بِعْثَةِ نَبيِّنا وَموسى خاصَّةً، وَكَذا في بَعْثِ نُقَباءِ بَني إِسْرائيلَ، وَبَعْثِ مَنِ انْتَقَمَ مِنْهُمْ، وَعَذَّبَهُمْ، وَسَباهُمْ حينَ أَفْسَدوا في الأَرْضِ"[2].

وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ ذِكْرُ إِرْسالِ الرِّيحِ لِلعَذابِ في مَواضِعَ مِنَ القُرْآنِ الكَريمِ، كَقَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِفًا مِّنَ ٱلرِّيحِ فَيُغْرِقَكُم بِمَا كَفَرْتُمْ﴾ [الإسراء: 69]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ ﴿٤١﴾﴾ [الذاريات: 41]، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مَعَهُ البَعْثُ.

وَأَظْهَرُ مِنْ هَذا كُلِّهِ ما ذَكَرَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ الغَرْناطيُّ مِنْ أَنَّ الفِعْلَ (أَرْسَلَ) أَخَصُّ في بابِ الإِرْسالِ مِنَ البَعْثِ؛ "إِذْ لا يُقالُ: أَرْسَلَ، إِلّا فيما كانَ تَوْجيهًا، فيهِ مَعْنى الانْتِقالِ حَقيقَةً أَوْ مَجازًا، أَمّا (بَعَثَ)؛ فَأَوْسَعُ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ بِمَعْنى الإِرْسالِ، وَبِمَعْنى الإِحْياءِ، وَمِنْهُ: البَعْثُ الأُخْراويُّ"[3].

وَبِناءً عَلَيْهِ؛ فالبَعْثُ أَكْثَرُ مَعانيَ مِنَ الإِرْسالِ، فَيَلْتَقيانِ في مَعْنًى، وَيَنْفَرِدُ البَعْثُ بِمَعْنًى آخَرَ، وَإِذا جُمِعَ بَيْنَهُما بِمَعْنًى يُرادُ بِهِ التَّنْويعُ في العِبارَةِ والتَّفَنُّنُ فيها.

(1) النيسابوري، غرائب القرآن: 3/ 302.
(2) محمد رشيد رضا، تفسير المنار: 9/ 34.
(3) الغرناطي، ملاك التأويل: 1/ 216.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والعشرون،
سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 28 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-25-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 28 : المجلد الثامن والعشرون، سورة الإسراء من الآية 06 إلى الآية 77.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-25-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9844230 بتاريخ 2024/11/05م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»